بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـه

الشيخ/ محمد بن حمد آل ثاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٧ – ٨ أكتوبر ٢٠١٩

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

أود أن اتقدم لكم وللسادة أعضاء مكتب اللجنة السادسة بالتهنئة على انتخابكم، متمنين لكم النجاح في هذه المهمة، ومؤكدين لكم تعاون وفد دولة قطر معكم ومع الوفود المشاركة.

السيد الرئيس،

تسعى التنظيمات الإرهابية لتطوير وسائلها وابتكار أدواتها لنشر فكرها الخطير، وهو ما يتطلب تكثيف التعاون والتنسيق بين الدول لوضع تدابير فعالة للتصدي للإرهاب ووسائل انتشاره، والعمل لضمان التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتصدي للأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف والعوامل المؤدية له، واستئصال جذوره. وهو ما يستوجب اتباع نهج شمولي في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون بين الدول.

السيد الرئيس،

تجدد دولة قطر إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله متى وأينما ارتُكب وأيا كان مرتكبوه وبغض النظر عن مبرراته. كما نُجدِّد تأييدنا لعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لاعتماد موقف دولي موحد حيال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التوصل إلى تعريف متفق عليه للإرهاب. وستواصل دولة قطر العمل في إطار الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وأن تشتمل الاتفاقية على تعريف محدد للإرهاب وعدم ربطه بدين أو عرق أو ثقافة معينة، وضرورة التمييز بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الاجنبي والدفاع عن النفس وحق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال. ونُشير في هذا الخصوص، بأن ربط الارهاب بدين معين او مذهب أو عرق يوفر أرضية تساعد المنظمات الإرهابية لدعم خطابها المتطرف وكسب التعاطف مع شعاراتها.

السيد الرئيس،

تماشياً مع السياسة الثابتة لدولة قطر بالالتزام بالتعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة، وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب، وكونها طرفاً في كافة الاتفاقيات

الدولية ذات الصلة، فإنها تواصل العمل الفاعل مع كيانات الأمم المتحدة، ومع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، كما أبرمت العديد من الاتفاقات الثنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، علاوة على كونها شريك فاعل في التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب، وتقف في طليعة الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب، كما تواصل في الجانب التشريعي تحديث تشريعاتها الوطنية بما يتواءم مع الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

وانطلاقاً من الدور الهام المناط بالمؤسسات التشريعية والقضائية الوطنية في مكافحة الإرهاب، تواصل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بدولة قطر التعاون والتنسيق مع المؤسسات القضائية الاقليمية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، وكذلك التنفيذ الدقيق والفعّال للالتزامات الدولية الصادرة عن مجلس الامن ذات الصلة بمكافحة الارهاب وتمويله، سواء ما يتعلق منها بتجميد الاصول أو حظر السفر أو حظر الاسلحة بحق جميع الاشخاص والكيانات المدرجة على القوائم الموحدة للجان مجلس الامن المعنية بمكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس،

بهدف دعم الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وزيادة الموارد المتاحة لها، تم بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٨ التوقيع على اتفاق شراكة بين حكومة دولة قطر والأمم المتحدة، ممثلة في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حيث قدَّمَتْ دولة قطر مبلغ ٧٥ مليون دولار على مدى خمس سنوات لدعم برامج وعمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مجالات منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ودعم ضحايا الإرهاب. كما تم الاتفاق على إنشاء مركز عالمي في الدوحة لتطبيق الرؤى السلوكية للتطرف العنيف، حيث ستقدم دولة قطر مبلغ خمسة ملايين دولار لإنشاء وتغطية عمل المركز، الذي سيركز على دراسة الجذور السلوكية للتطرف العنيف.

السيد الرئيس،

إن الحرب على الإرهاب لا يمكن أن تبرر انتهاج سياسات وتدابير تضحي بالإجراءات القانونية الواجبة والكرامة الإنسانية واتخاذ تدابير تمييزية أو قمعية ضد

السكان، وبالتالي فإن احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان هو أمر أساسي لاستئصال جذور الإرهاب، وحرمان المنظمات الإرهابية من الذرائع التي تعتمد عليها لكسب التأييد لخطابها.

ومن جانب آخر فإن التعاون في المجالين القضائي والأمني يُعَدُ وسيلة فعالة لمكافحة التهديد الإرهابي. ونظراً للارتباط الوثيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر، فإن تكثيف الجهود والتنسيق بين الدول هو مسألة بالغة الأهمية من أجل تجفيف مصادر تمويل هذه الأنشطة.

ونود التشديد على الدور الأساسي للنساء في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، مما يتطلب إشراك المرأة والاستفادة من خبراتها في وضع السياسات ذات الصلة.

ختاماً فإن دولة قطر ستواصل دورها الفاعل في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ولن تُثنيها عن أداء التزاماتها الدولية وتعاونها مع المجتمع الدولي المحاولات الرامية لإلهائها عن دورها الهام، وسنواصل العمل مع كافة المؤسسات الأممية والدولية لاستئصال خطر وجذور الإرهاب.

وشكراً